السيرة الذاتية

الدكتور محمد مصطفى

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس الدائرة الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة

صندوق الاستثمار الفلسطيني

عضو اللجنة التنفيذية ورئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني. تبوأ عدة مناصب سياسية واقتصادية رفيعة. عمل في العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية والعربية العامة والخاصة في فلسطين والمنطقة العربية والولايات المتحدة في مجالات الحوكمة والبناء المؤسسي وسياسات التنمية وتطوير البنية التحتية. وقد قاد عمليات إطلاق وإدارة العديد من الصناديق الاستثمارية والشركات المحلية والإقليمية الرائدة.

المعلومات الشخصية

ولد في فلسطين عام 1954 وله ولدان

الخلفية التعليمية

1985 – 1988 شهادة الدكتوراة في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة جورج واشنطن

1983 – 1985 شهادة الماجستير في الإدارة من جامعة جورج واشنطن

1972 – 1976 شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة بغداد

المناصب والإنجازات

المناصب

2022 – الآن عضو اللجنة التنفيذية، رئيس الدائرة الاقتصادية

2015 – الآن رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني

2014 – 2015 نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني، الحكومة الفلسطينية السادسة عشر

2013 – 2014 نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، الحكومة الفلسطينية الخامسة عشر

2006 – 2013 الرئيس التنفيذي، صندوق الاستثمار الفلسطيني

1991 – 2005 عدة مناصب عليا لتطوير القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي في المقر الرئيسي للبنك الدولي في واشنطن، بالإضافة لانتدابه من البنك للعمل:

مستشاراً للإصلاح الاقتصادي لدى حكومة دولة الكويت

مستشاراً لدى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية

1995 – 1996 الرئيس التنفيذي المؤسس، شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)

1991 أستاذ جامعي زائر، جامعة جورج واشنطن

1976 – 1990 عدة مناصب في القطاع الخاص في الكويت والولايات المتحدة الأمريكية

الأنشطة العامة

- عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)
- محافظ فلسطين لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (لكويت)
- رئيس اللجنة الوزارية، مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة، تشرين الأول 2014 (القاهرة)
- عضو في مجلس الأمناء، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)
- عضو في مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات

الصناديق الاستثمارية والشركات الرائدة التي قاد إطلاقها

- شركة الاتصالات الفلسطينية بالتل (1996)
- شركة موبايل الوطنية الفلسطينية (أوريدو)، ثاني مشغل للهاتف الخلوي في فلسطين (2008)
- شركة عمار للاستثمار العقاري والسياحي (2009)، وشركة عمار القدس (2018)
- صندوق رسملة للأسهم الفلسطينية (2011)
- شركة الإجارة الفلسطينية للتمويل الإسلامي (2013)
- شركة أسواق لإدارة الأصول، تركز على أسواق الأسهم الفلسطينية (2014)
- شركة مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية (2015)
- شركة فلسطين لتوليد الطاقة

مأسسة صندوق الاستثمار الفلسطيني

قاد د. مصطفى صندوق الاستثمار الفلسطيني ليصبح أحد أهم المؤسسات الاقتصادية في فلسطين، إضافةً إلى مكانته الإقليمية والدولية من خلال الشراكات مع عدد كبير من المؤسسات الإقليمية والدولية المالية والخاصة، وجذب الاستثمارات، وعضوية "المنتدى الدولي للصناديق السيادية (IFSWF). وقد توجت هذه الجهود بأن أصبحت محفظته الاستثمارية حالياً تشمل أكثر من 70 مشروعاً وبرنامجاً استثمارياً، 95% منها داخل فلسطين. وتغطي برامج الصندوق سبع قطاعات اقتصادية مثل الطاقة والصحة والاقتصاد الرقمي والصناعة والتجارة، والزراعة، والقطاع العقاري، والسياحي. كما حقق الصندوق خلال هذه الفترة إنجازات على صعيد الاستثمار المؤثّر من حيث خلق فرص العمل، وتوفير البديل للمنتجات المستوردة، وتعزيز القطاع الخاص والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، جنباً إلى جنب مع تحقيق العائد المالي على الاستثمار من خلال توزيع أرباح للمساهم (الدولة) تقارب 150% من رأس المال المدفوع لمرة واحدة، علماً بأن أصول الصندوق حالياً تصل إلى حوالي مليار دولار، يقود من خلالها برنامجاً استثمارياً بقيمة 2.3 مليار دولار. كل ذلك ضمن إطار مؤسسي شفاف ضمن أعلى معايير الحوكمة الرشيدة حيث يعتمد الصندوق عدة إجراءات لتعزيز الحوكمة، مبنية على أسس النزاهة والشفافية والفصل ما بين السلطات وتم تطويرها بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية ذات العلاقة وفق أعلى المعايير الدولية، وقد تم إعداد مجموعة من الأدلة التي تشكل مرجعية في تطبيق الإجراءات والأنظمة في العمليات المختلفة، والتي يتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري. كما يلتزم الصندوق وشركاته التابعة بنظام رقابة داخلي يعمل وفقا لأعلى المعايير المهنية بهدف ضمان كفاءة أنظمة الحوكمة والعمليات في الصندوق، وذلك من خلال دائرة تدقيق داخلي مستقلة تتبعُ للجنة التدقيق في مجلس الإدارة، وتعمل بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية ذات الخبرة في التدقيق. وحالياً، تعمل دائرة التدقيق الداخلي في الصندوق بالتعاون مع شركة "ديلويت" للتدقيق. كذلك تخضع القوائم المالية للصندوق للتدقيق من خلال مدقق حسابات خارجي مستقل، والذي يقوم بدوره بإبداء رأي مستقل حول صحة البيانات المالية التي تعدّها الإدارة التنفيذية، وتقوم شركة "برايس ووتر هاوس كوبرز" العالمية للتدقيق بهذه المهمة حالياً. وتصدر هذه البيانات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتنشر مرفقةً بتقرير موقّع من مدقق الحسابات المستقل على الموقع الإلكتروني للصندوق، كجزء من التقرير السنوي الذي تصادق عليه الهيئة العامة للصندوق. ما جعل صندوق الاستثمار يتمتع بمصداقية عالية، وبثقة المستثمرين والقطاع الخاص مؤسسات التمويل الدولي على حدّ سواء.